|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | خطة عمل الحكومة لتعزيز الحكامة |  |
|  | **الاجراء** | **الجهة المعنية** | **الهدف** | **التاريخ** |
|   | على المدى القصير |
| 1  | اكمال وضع آلية لمتابعة خطة عمل الحكومة لمعالجة الهشاشة المرتبطة بالفساد وضعف الحكامة لتعزيز التقدم السريع والملموس في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير تقويم تشخيص الحوكمة لموريتانيا. | رئاسة الجمهورية | دعم تنفيذ خطة العمل لمعالجة نقاط الضعف في الحكامة وقابلية التعرض للفساد. | **نوفمبر 2023** |
| 2  | تعديل الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بتجريم جرائم الفساد والتصريح بالممتلكات وتضارب المصالح لملاءمتها مع المعايير الدولية ومبادئ الممارسة الجيدة.  | وزارة العدل | تعزيز الإطار القانوني والتنظيميلمكافحة الفساد | **سبتمبر 2024**  |
|   | مشروع تعديل مدونة العقوبات والنصوص التنظيمية المتعلقة بأنظمة التصريح بالممتلكات وتضارب المصالح . |   |   | يوليو 2024 |
| 3  | تحديد سياسة ملكية لتوجيه التسيير المالي لأصول الدولة فيي مجال الاستثمارات وسياسة توزيع الأرباح وغيرهما. ووضع الإجراءات والبروتوكولات الضرورية للرقابة والتدقيق في مدى احترام السياسة الملكية. | وزارة المالية | معالجة نقاط الضعف في تسيير الاصول المالية في موريتانيا | **سبتمبر 2024**  |
|   | وضع مشروع سياسة المساهمة (أو المشاركة) للتشاور، بالإضافة إلى مشروع خطة لنشر وبث هذه السياسة، تدريب الموظفين على تطبيقها ومراقبة مدى الالتزام بها. |   |   | ابريل 2024 |
|   | **على المدى المتوسط** |   |
| 1  | انشاء هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، بما يتوافق مع المعايير والالتزامات الدولية، تكون لها السلطة والمسؤولية لتنسيق ومراقبة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. | رئاسة الجمهورية | تعزيز قدرة الدولة على الحيلولة دون الفساد ومكافحته بطريقة فعالة وشفافة ومتلاءمة مع المعايير الدولية، بما يساهم في خلق ثقافة النزاهة والشفافية والمسؤولية | نوفمبر 2024 |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|   | صياغة مشروع قانون بإنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد. |   |   | يوليو 2024 |
| 2  | تعزيز تطبيق الأطر التنظيمية و المراقبة القبلية فيما يتعلق بالحكامة، وبالتحديد من خلال: (1) وضع وتنفيذ خطة عمل، مع جدول زمني، لمعالجة سريعة وحاسمة لوضعية البنوك التي تعاني من نقص رأس المال وغير القابلة للاستمرار (2) تعزيز الأطر التنظيمية والإشرافية لمعاملات الأطراف ذات الصلة؛ (3) اعتماد شروط أكثر صرامة فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بهيئات وسياسات الحكامة لدى البنوك وكبار المساهمين وإطار مكافحة الفساد ( 4) تنفيذ متطلبات جديدة في مجال حكامة الشركات. | البنك المركزي | تعزيز الرقابة على القطاع المالي من خلال معالجة نقاط الضعف في الحكامة التي من المحتمل أن تكون مرتبطة بالفساد. | **دجمبر 2024** |
|   | وضع وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيا لحل مشكلة البنوك التي تعاني من نقص رأس المال والغير قابلة للاستمرار. |    |   | ابريل 2024 |
|   | نشر متطلبات الإفصاح المتزايدة بشأن الهيئات وسياسات حكامة البنك، والمساهمين الرئيسيين، وإطار مكافحة الفساد |   |   | أكتوبر 2024 |
| 3  | تكثيف أنشطة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب (المراقبة خارج الموقع وفي الموقع) للكيانات والقطاعات عالية المخاطر، لضمان احترام القوانين والنظم المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك المتطلبات المتعلقة بالأشخاص المكشوفين سياسياً والملكية المستفيدة. |  البنك المركزي | الحد من مخاطر إساءة استخدام القطاع المالي لغسل العائدات غير المشروعة، بما في ذلك تلك المتحصلة من الفساد. | نوفمبر 2024 |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|   | زيادة عدد المفتشين المتخصصين في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب ،وتوفير التدريب المستمر لضمان خبرتهم |   |   | يناير 2024 |
|   | وضع وتنفيذ جدول زمني لعمليات التفتيش في الموقع للكيانات ذات المخاطر العالية، مع إعطاء الأولوية لتلك الكيانات ذات المخاطر الأعلى. |   |   | يوليو 2024 |
| 4  | السهر على ان تكون كافة اعمال المشاريع الكبرى موضوع تقييم قبلي من طرف هيئات الرقابة مثل المفتشية العامة للمالية والمفتشية العامة للدولة وان يتم نشر نتائج التقييم على الموقع الالكتروني لتسهيل وصول الجمهور اليها ، وتمكين السلطات التنظيمية من فرض المنافسة في المرافق ذات النفع العام . | وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة | تحسين الشفافية والرقابة على المشاريع الاستثمارية الكبيرة. | **يناير 2025**  |
|   | وضع تعريف للمشاريع الكبرى وتحديد المنهجية المستخدمة لإجراء تقييماتها والإبلاغ عن نتائج التقييم. |   |   | يوليو 2024 |
|   | وضع خطة للتقييم في عام 2025 لجميع المشاريع الكبرى التي تم إنجازها خلال الـ 12 شهرا الماضية. |   |   | أكتوبر 2024  |
| 5  | وضع نظام للصفقات العمومية من خلال استخدام الإجراءات الإلكترونية غير المادية من خلال إطلاق بوابة معلومات متكاملة من شأنها تسريع عمليات الشراء مع ضمان شفافيتها ونزاهتها من خلال توفير معلومات شاملة عن المشتريات العامة والمناقصات والمستفيدين وتنفيذ العقود بطريقة تنسيق يمكن الوصول إليه | الوزارة الأولى | الحد من مخاطر الفساد في الصفقات العمومية من خلال تطبيق المدونة الجديدة للصفقات العمومية وضمان احترامها. | **سبتمبر 2025** |
|   | مراجعة وتحسين اكتمال وإمكانية الوصول إلى معلومات الصفقات العمومية باستخدام منصة الكترونية لإدارة الصفقات العمومية.  |   |   | يوليو 2024 |
|   | توسيع منصة إدارة الصفقات العمومية عبر الإنترنت لتشمل جميع مراحل اجراء الصفقات العمومية. |   |   | دجمبر 2024 |

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
|   | تكوين مسؤولي الصفقات العمومية والقطاع الخاص والمجتمع عموما على استخدام منصة الإدارة عبر الإنترنت. |   |   | ابريل 2025 |
| 6  | وضع وتنفيذ خطة عمل محددة زمنيا لتحسين التعاون وتبادل المعلومات بين محكمة الحسابات وبقية مصالح لتفتيش الأخرى والمفتشية العامة للدولة. وذلك تطبيقا للمادة 21 من القانون االعضوي رقم 032-2018 الذي ينص على أن محكمة الحسابات "تصبح متلقية بشكل تلقائ لبرنامج الأنشطة السنوية للهيئات الأخرى المسؤولة عن مراقبة المالية العامة. | محكمة الحسابات | تعزيز الرقابة والمسؤولية من خلال وضع بروتوكولات لتبادل المعلومات والتحليلات  | **يناير 2025** |
|   | تحديد أهداف واجراءات تبادل المعلومات، بما في ذلك أطر المخاطر، بين محكمة الحسابات ومختلف الهيئات الرقابية. |   |   | يوليو 2024 |
| 7  | تحسين إدارة الأراضي الحضرية الواقع ضمن المجال العام للدولة من خلال 1) اعتماد تشريعات وإجراءات واضحة لمنح وبيع الأراضي الحضرية الواقعة في نطاق المجال العام، 2) نشر التشريعات والمعاملات المتعلقة بمنح و بيع أراضي الدولة، و 3) إنشاء قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها تحتوي على معلومات وإحصائيات حديثة عن الأراضي الحضرية الواقعة في نطاق مجال الدولة، بما في ذلك المباني الإدارية. | وزارة المالية | تعزيز الشفافية والكفاءة في إدارة الأراضي الحضرية في نطاق ملكية الدولة، مع الحد من مخاطر الفساد. | **سبتمبر 2025**  |
|   | نشاء قاعدة بيانات رقمية عامة قابلة للبحث عن سندات ملكية الأراضي في المراكز الحضرية، بما في ذلك سندات ملكية الأراضي المملوكة للدولة وجدول زمني واضح لإدراج جميع سندات ملكية الأراضي |   |   | ابريل 2024 |
|   | نشر اللوائح والمعاملات المرتبطة بمنح وبيع أراضي الدولة، |   |   | أكتوبر 2024  |
| 8  | تعزيز استقلال المحاكم من خلال إصلاح نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين الإداريين، ولا سيما عن طريق الحد من دور الرئيس في عملية التعيين. | وزارة العدل | تحسين استقلالية ونزاهة العدالة  | **سبتمبر 2025** |
|   | اعداد مشاريع تعديلات تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تعزيز نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين التأطيرين. |   |   | يوليو 2024 |
|   | الانتهاء من التعديلات التشريعية والتنظيمية التي ترمي إلى تعزيز نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين الإداريين. |  |  | دجمبر 2024 |
|   | اعداد تشريعيات والتنظيميات رامية إلى تعزيز نظام اختيار وتعيين وفصل ونقل القضاة والموظفين التاطيريين.وضع بروتوكولات وإجراءات لمراقبة الأداء القضائي لدعم تنفيذ نظام منقح لاختيار القضاة وترقيتهم وتأديبهم، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالنزاهة القضائية. |   |  | مايو 2025 |
| 9  | تقليل عدد الأنظمة الخاصة والأنظمة المتفاوض عليها، فضلاً عن تعقيد المعايير المتفاوض عليها، مع الحفاظ على جذب المستثمرين. | وزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة  | معالجة نقاط الضعف في الحكامة الضريبية من خلال تبسيط القواعد الضريبية والآليات الإدارية لتحصيل الضرائب. | دجمبر 2024 |
|   | . إعداد مشروع لتبسيط قانون الاستثمار. |   |   | ابريل 2024 |